مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

صيغة(فَعِل) في اللغة العربية (دراسة نحويّة صرفيّة)

أحمد عبد الرحمن سالم بالخير (أستاذ مشارك، جامعة ظفار) widaa@du.edu.com **+96899694040**
مرتضى فرح علي وداعة (أستاذ مساعد، جامعة ظفار) abalkhair@du.edu.om **+96871586257**

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على القواعد النحوية والصرفية المتعلقة بصيغة (فَعِل)، وآراء النحاة واللغويين المتعلقة بها، هذا إضافة إلى ورودها في القرآن الكريم والشعر. وتكمن المشكلة في أن صيغة (فَعِل) لم يتناولها النحاة واللغويون في فصل منفرد موضحين القواعد المتعلقة بها؛ وإنما جاءت في ثنايا فصول ومباحث لغوية ونحوية أخرى حتى إن المؤلفات التي تناولتها كانت عبارة عن دراسة معجمية فقط، وقد اقتضت طبيعة الدراسة اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى العديد من النتائج موجزها أن صيغة (فَعِل) تأتي معدولة عن صيغ أخرى وتكون مؤنثة في الغالب، وتأتي اسما لفعل الأمر، واسما، ومصدرا، ووصفا، ويغلب عليها البناء على الكسر، وقد تعرب في بعض المواضع وهو قليل، وقد وردت هذه الصيغة (فَعِل) في القرآن مرة واحدة، بخلاف كثرة ورودها في الشعر.

الكلمات المفتاحية: الخلاف، الشواهد، العدول، الصوغ.

Abstract

This study aims to identify the grammatical and morphological rules related to the formula (Faali) and the opinion of grammarians and linguistics related to it, in addition to its occurrence in the Holy Quran and poetry. The problem is that the formula (Faali) the grammarians and linguistics did not address it in a single chapter explaining the rules related to it, rather it come with in chapters and other grammatical sections, even the literature that dealt with, was a lexical study only.

The study followed the descriptive analytical mothed it reached several findings that formula (Faali) it is modification from other formats and it is mostly feminine, come noun for imperative verb, noun, infinitive, description, it is mostly indeclinable on (kasrah) it may be declinable in some sites and it is little, it was mentioned only once in the Holy Quran, unlike its frequent occurrence in poetry.

Key words: Discord, Proofs, Modification, Formulation.

مقدمة: تذخر العربية بكثير من الصيغ، ولكل صيغة استعمالات ودلالات، وقد انبرى اللغويون لدراسة هذه الصيغ من خلال مؤلفاتهم المختلفة؛ فقد ذكر الفارابي (ت350هـ) في (ديوان الأدب) ما جاء من الكلمات على (فَعِل)، (الفارابي، 1974م) كما أفرد الصاغاني (ت650 هـ) كتابًا مستقلًا لهذه الصيغة، سمَّاه (ما بنته العرب على فَعِل)، أورد الصغاني (ت 650هـ) في كتابه (ما بنته العرب على فَعِل) (137) كلمة جاءت على (فَعِل)، منها (130) كلمة مأخوذة من الفعل الثلاثي، و(7) كلمات فقط من الرباعي. (الصاغاني، 1964م) ثم استدرك عليه السيوطي بعض الألفاظ، وذكرها في كتابه (المزهر في علوم اللغة وأنواعها). (السيوطي، 1986م).

هذا، ونجد هذه الصيغة قد تناولتها المعاجم العربية القديم ضمن موادها اللغوية، شارحة ما جاء من المادة المعينة على (فَعالِ)، ومن هذه المعاجم: (ديوان الأدب) للفارابي (350هـ)، و(أساس البلاغة) للزمخشري (ت538هـ)، و(لسان العرب) لابن منظور (ت711هـ)، و(القاموس المحيط) للفيروزآبادي (ت817هـ)، و(تاج العروس) للزبيدي (1205هـ)، وغير ذلك.

مشكلة الدراسة: تتلثر المادة اللغوية المتعلقة بصيغة (فَعالِ) في ثنايا المصادر، كما أن استعمالاتها لم تدرس دراسة مفصلة، عليه تكمن مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

- كيف تناول اللغويون صيغة (فَعالِ)؟
- ما أبرز الخلافات حول هذه الصيغة من حيث قواعدها الصرفية والنحوية؟
- ما أبرز الخصائص المتعلقة بصيغة (فَعالِ) في العربية من الناحية النحوية والصرفية؟
- ما الاستعمالات التي وردت بها الشواهد لصيغة (فَعالِ)؟

أهمية الدراسة: تتمحور أهمية الدراسة في المادة اللغوية، والنقاشات الدائرة بين اللغويين حول صيغة (فَعالِ) في أمهات مصادر اللغة، والتي تحتاج الكشف عنها، وشرحها، والوصول إلى نتائج دقيقة تتعلق بها.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن موقف اللغويين العرب من صيغة (فَعالِ)، وكيفية بنائها من الفعل الثلاثي أو الرباعي، فقد ذكر سيبويه أنها جائزة من كل ما كان على بناء (فَعَلَ)، أو (فُعُلَ)، أو (فَعِلَ)، وهذا معناه أنها تُبنى من الثلاثي، وأما الرباعي فيعتمد فيه على ما ورد مسموعاً، نحو: قَرْقَارِ، وعَرْعَارِ. (سيبويه، 1988، ج3، ص270)

كما تهدف هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت (فَعالِ) للمؤنث، أم المذكر، فقد ذهب العلماء إلى أنها مؤنثة معرفة، وأنها في المؤنث بمنزلة (فُعَلَ) في المذكر.

وتهدف هذه الدراسة –أيضًا– إلى معرفة الأوجه التي تُستخدم فيها (فَعالِ) معدولةً، كأن تكون اسمًا للفعل في معنى الأمر، مثل: نَزالِ، وتَرَاكِ، وحَذَارِ، أو صفةً للمؤنث، نحو: خَبَاثِ، وفَسَاقِ، أو مصدراً للمؤنث، نحو: فَجَارِ، وَيَسَارِ، أو أن تكون اسماً للعلم المؤنث، نحو: حَذَامِ، ورَقَاشِ.

كما تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن موقف العرب من بناء أو إعراب (فَعالِ)، فأهل الحجاز يجعلونها مبنية على الكسر دائماً، وبنو تميم يعاملونها معاملة الممنوع من الصرف، فيجعلونها مرفوعة في حالة الرفع، ويجعلونها بعلامة النصب في حالتي النصب والجّر.

منهج الدراسة: تقتضي طبيعة الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي؛ لوصف المادة اللغوية، وآراء اللغويين، والشواهد المتعلقة بصيغة (فَعالِ)، ثم تحليلها ومقاربتها بغية الوصول إلى نتائج يمكن وصفها بأنّها علمية ومحددة.

محاور الدراسة: سيتم تناول هذه الدراسة من خلال المحاور التالية: بناء (فَعالِ)، وصوغها من الثلاثّي، ثم الختلاف حول صوغها من الرباعّي، يلي ذلك الحديث عن أنواعها، والحديث عنها بين البناء والإعراب، ثم إسنادها للضمائر، وإتيانها في أسلوب التوكيد، ثم الحديث عن ورودها في بعض القراءات القرآنية، وبعض الشواهد الشعرية.

وتتصدر الدراسة المقدمة التي تحوي: مشكلة الدراسة، أهميتها، أهدافها، منهجها، ومحاورها، وتقفوها خاتمة تتضمن أبرز النتائج.

أولًا–بناء فَعالِ: ذكر سيبويه أن (فَعالِ) تكون بناءً للأسماء المؤنثة المعدولة، وتناولها في باب (ما جاء معدولاً عن حدِّه من المؤنث، كما جاء المذكر معدولاً عن حدِّه، نحو: فُسَقٍ، ولُكَعٍ، وعُرٍ، وزُفَرٍ، وهذا المذكّر نظير ذلك المؤنث). (ج3، ص270)

لقد أوضح سيبويه أقسام المعدول على فَعَالِ، يقول:" فقد يجيء هذا المعدول اسماً للفعل، واسماً للوصف المنادى المؤنث، كما كان فُسَق ونحوه للمذكر، وقد يكون اسماً للوصف غير المنادى وللمصدر ولا يكون إلا مؤنثاً لمؤنث، وقد يجيء معدولاً كعُمَر، ليس اسماً لصفة ولا فعل ولا مصدر" (ج3، ص270)

لقد وافق العلماء سيبويه في اختصاص (فَعَالِ) بالأسماء المعدولة، فقد تناولها المبرد في (باب ما كان من الأسماء المعدولة على فَعَالِ) (المبرد،1963، ج3، ص268) وكذلك فعل الزجاجي. (الزجاجي، 1884، ص228)

وقد ذهب ابن عصفور (ت669هـ) إلى أن فَعَالِ تكون للمعدول ولغير المعدول –أيضًا–وقد قسّم غير المعدول إلى أربعة أقسام:

الأول– أن يكون اسمًا مفردًا نكرة، مثل: جَمَادِ وجَنَاحِ.

والثاني– أن يكون مصدرًا، مثل: ذَهَابِ.

والثالث–أن يكون صفةً، مثل: جَوَادِ.

والرابع–أن يكون جمعاً بينه وبين واحده حذف الهاء، نحو: سَحَابِ. (ابن عصفور، 1982، ج2، ص242)

والعَدْل معناه كما ذكر ابن جني "أن تلفظ ببناء وأنت تريد بناء آخر، نحو: عُمَر، وأنت تريد: عامر، وزُفَر، وأنت تريد زافر". (ابن جني، د.ت، ج2، ص7)

وذكر الجرجاني أن العَدْل في اصطلاح النحويين: خروج الاسم عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى (الجرجاني، 1996، ص85)

وفَعَالِ مؤنثة، وهي في المؤنث بمنزلة فُعَل في المذكر، مثل: عُمَر وزُفَر، والدليل على تأنيثها اتصال الفعل معها بتاء التأنيث، كما في قول زهير: (زهير بن أبي سلمى، 1980، ص116، وسيبويه، ج3، 271)

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ

فالشاهد في البيت أن (نَزَالِ) اسم مؤنث، بدليل دخول تاء التأنيث في الفعل (دُعِيَتْ)، ونَزَالِ بمعنى انْزِلْ، وهو معدول عن المُنَازَلَة. (المبرد، 1963، ج3، ص370)

ومثله قول زيد الخيل: (زيد الخيل الطائي، د.ت، ص86)

وَقَدْ عَلِمَتْ معدُّ أَنَّ سَيْفِي كَرِيهٌ كُلَّمَا دُعِيَتْ نَزَالِ

ومثله قول الشاعر: (ابن الأنباري، 1982، ج2، 535)

عَرَضْنَا نَزَالِ فَلَمْ يَنْزِلُوا كَانَتْ نَزَالِ عَلَيْهِمْ أَطْمْ

فـ(نَزَالِ) مؤنثة لدخول تاء التأنيث في (كانت).

لقد صرّح سيبويه بأن فَعَالِ مؤنثة، يقول: "ومما يدلّك على أن فَعَالِ مؤنثة، قوله: دُعِيَتْ نَزَالِ، ولم يقل: دُعِيَ نَزَالِ". (سيبويه، ج3، ص279)

ومما يدل على تأنيث فَعَالِ أيضاً أنها تأتي مبنية على الكسر، يقول المبرد:" اعلم أنه لا يُبنى شيء، من هذا الباب على الكسر إلا وهو مؤنث معرفة معدول عن جهته... وكان أصل هذا أن يكون إذا أردت به الأمر ساكناً كالمجزوم من الفعل الذي هو في معناه، فَكَسَرْتَهُ لالتقاء الساكنين... والكسر مما يُؤنّث به... تقول للمرأة: أنتِ فَعَلْتِ، فالكسر علامة التأنيث، وكذلك: أنكِ ذاهبة، وضَرَبْتُكِ يا امرأة..." (المبّرد، د.ت، ج2، 96)

ويقول أيضًا:" وّللمكان المؤنث معدولًا...اختير له الكسر؛ لأنه كان معدولًا عما فيه علامة التأنيث، فَعُدِلَ إلى ما فيه تلك العلامة؛ لأن الكسر من علامات التأنيث، ألا ترى أنك تقول للمؤنث: إنكِ فاعلة، وأنتِ فعلتِ، وأنتِ تفعلين؛ لأن الكسرة نوع من الياء، فلذلك ألزمته الكسرة". (المبرد، 1963، ج3، ص374)

ثانيًا–صوغ فَعَالِ من الثلاثي: أجاز سيبويه. (سيبويه، ج3، ص280) صوغ (فَعَالِ) من كل فعل ثلاثي سواء أكانت عينه مفتوحة (فَعَلَ)، أم مضمومة (فَعُلَ)، أم مكسورة (فَعِلَ).

ولا يجوز صوغه من الرباعي، يقول سيبويه:" واعلم أن (فَعَالِ) جائزة من كل ما كان على بناء فَعَلَ، أو فَعُلَ، أو فَعِلَ، ولا يجوز من أَفْعَلْتُ، لأنّا لم نسمعه من بنات الأربعة، إلا أن تسمع شيئاً فتجيزه " (سيبويه، ج3، ص280)

وقد أوضح أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ) أن الثلاثي لو كان غير مجّرد من الزيادة، نحو: اقتدر، فلا يبنى منه فَعَالِ، وكذا من غير المتصرّف وغير التام، فلا تقول: وَذَارِ، وكَوَانِ قائماً ". (أبوحيان الأندلسّي، 1998، ج3، ص198)

لقد ذكر ابن هشام (ت761هـ) أنه يجوز قياساً مطرداً صوغ (فَعَالِ) الدّالّ على الأمر من الفعل الثلاثي التام، ومَثّلَ لذلك بأمثلة نحو: قَوَالِ بمعنى اقْوِلْ من قَوَلَ، وذَهَابِ بمعنى اذْهَبْ من ذَهَبَ، وكَتَابِ بمعنى اكْتُبْ من كَتَبَ. ثم ذكر أنه يقال: يا فَسَاقِ بمعنى يا فاسقة من فَسَقَ، ويا فَجَارِ بمعنى يا فاجرة من فَجَرَ، ويا زَنَاءِ بمعنى يا زانية من زنا، ويا سَوَاقِ بمعنى يا سارقة من سَرَقَ. ثم أوضح ابن هشام أنه لا يجوز صوغ شيء فيها من نحو: اللصوصيّة؛ لأنها لا فِعْلَ لها، ولا من نحو: دَحْرَجَ واسْتَخْرَجَ وانْطَلَقَ؛ لأنها زائدة على ا لثلاثة، ولا من نحو: كانَ وظَلَّ وَبَاتَ وصَارَ؛ لأنها ناقصة وليست تامة. (ابن هشام الأنصاري، 1978، ص130)

وقد ذكر أبو حيان الأندلسي أنه قد سُمِعَ من غير المجّرد بَارِ من بادر، وتَرَاكِ من أَتْرَكَ. ثم ذكر أن أبا بكر بن طلحة قاس على تَرَاكِ، فأجاز أن يُبنى فَعَالِ من كل فعل يكون على وزن أفعل، كما جاز بناؤه في التعجب. ونقل عن المبرد أنه لا ينقاس شيء من الثلاثي ولا غيره على وزن فَعَالِ، فلا تقول: قَعَادِ ولا ضَرَابِ، تريد: اقعد واضرب. (أبو حيان الأندلسي، ج3، ص198)

ثالثًا– الاختلاف حول صوغ فَعَالِ من الرباعي: ذكر سيبويه أن (فَعَالِ) يصاغ من الثلاثي، ولا يجوز أن يصاغ من الرباعي، ولا ينكر سيبويه سماعه من غير الثلاثي، فما سُمِعَ استعماله من غير الثلاثي يؤخذ به، يقول: "...ولا يجوز من أَفْعَلْتُ، لأنّا لم نسمعه من بنات الأربعة، إلا أن تسمع شيئاً فتجيزه فيما سمعت ولا تجاوزه، فمن ذلك: قَرْقَارِ، وعَوْعَارِ" (سيبويه، ج3، ص280)، ولقد اكتفى سيبويه في صوغ (فَعَالِ) من الرباعي بما ورد مسموعاً من العرب، نحو: قَرْقَارِ وعَوْعَارِ، واستشهد على ما جاء معدولاً عن حدّه من بنات الأربعة(ج3، ص276) بقول الشاعر: (ج3، ص276، وأبو حيان الأندلسي،1418هـ–1998،ج3، ص 198)

الَتْ له ريحُ الصَّبا قَرْقَارِ

يقول سيبويه:" فإنما يريد بذلك قالت له: قَرْقِرْهُ بالرَّعْدِ للسَّحاب... وكذلك وعْوِعْ بمنزلة قَرْقِرْ، وهي لعبة، وإنما هي من عَوْعَوْتُ " (سيبويه، ج3، ص276)

لقد جعل سيبويه قَرْقَارِ وعَوْعَارِ... فَعَالِ من الرباعي قَرْقَرَ، وعَوْعَوَ (ج3، ص276، 280)

وقد جاء عَوْعَارِ في قول الشاعر: (ابن يعيش، ج4، ص 52، والأشموني،1998، ج3، ص160)

مُتَكَفِّي جَنْبَي عُكاظَ كِلَيهِما يَدْعُو وَلِيدُهُم بها عَرْعَارِ

وعْوَارِ: صوت الصبيان إذا لعبوا، والْوَعْوَة: لعبة لأبناء العرب يتداعون إليها بهذا اللفظ. (أبوحيان الأندلسي، ج3، ص198)

ويلاحظ أن قَرْقَارِ و عْوَارِ فَعْلال، وهذا ما جعل المبرد يقول: "غلط سيبويه في هذا، وليس في بنات الأربعة من الفعل عَلْ، وإنما قَرْقَارِ وعْوَارِ حكاية للصوت، كما يقال: غاق غاق، وما أشبه ذلك من الأصوات". (ج3، ص198 نقلا عن المبرد)

وقد صرّح ابن يعيش(ت643 هـ) بأن سيبويه قد خُولف في حمل قَرْقَارِ وعْوَارِ على العَلْ؛ لخروجهما عن الثلاثي الذي هو الباب، وجُعلا حكاية للصوت المردّد دون أن يكونا معدولين، وهو القياس؛ لأن بناء فَعَالِ إنما يجيء من الثلاثي، وهذا العَلْ إنما جاء فيه، فأما الرباعي نحو: قَرْقَارِ وعْوَارِ فهما فَعْلال، وليس بفَعَالِ (ابن يعيش، ج4، ص52)

وأكّد أبو حيان الأندلسي (ت745 هـ) أن قَرْقَارِ وعْوَارِ على وزن فَعْلال، يقول:" وأما ما جاء على فَعْلال، فسُمع من كلامهم قَرْقَارِ، وعْوَارِ، وجَرْجَارِ" (أبوحيان الأندلسي، ج3، ص198) وذكر أنها عند سيبويه والأخفش من فَعْلَل التي هي فعل، ثم ذكر أن سيبويه لا يقيس عليها، وأن الأخفش قاس عليها فأجاز فَرْطَاسِ، وأَخْرَاجِ من فَرْطَسَ، وأَخْرَجَ (ج3، ص198)

ونقل أبو حيان الأندلسي ر أي المبرد، يقول:" وذهب أبو العباس إلى أن قَرْقَارِ وعْوَارِ ليسا من قَرْقَرَ ولا عْوَرَ، وأنكر أن يكون اسم فعل مسموعاً من رباعي. وقَرْقَارِ عنده حكاية عن صوت الرعد...وعْوَارِ عنده صوت الصبيان إذا لعبوا، والْوَعْوَة لعبة لأبناء العرب يتداعون إليها بهذا اللفظ... وحُكي عن أبي عمرو والمازني مثل قول المبرد أنهما حكايتا صوت" (ج3، ص198-199)

وكان ابن خالويه قد ذكر أنه ليس في كلام العرب رباعي بُنِي على الكسر، مثل: حَذَامِ، وقَطَامِ، في الثلاثي . إلا أربعة أحرف، وهي علىما ذكر ابن خالويه: قَرْقَارِ، وجَرْجَارِ، وهْهَامِ، وهْهَاتِ: في لغة من كسر. (ابن خالويه، 1979م، ص 83-84)

وذهب الزجاج إلى أنه" لا يجوز أن تقول: سَلْسَالِ يا رجل، أي سَلْسِل، ولا زَلْزَالِ، أي: زَلْزِل؛ لأن ذوات الأربعة لا تتصرف فيقع منها ما يقع في ذوات الثلاثة؛ فلذلك قلت هذه الأبنية في ذوات الأربعة". (الزّجاج، 2000م، ص78)

رابعًا-أنواع فَعَالِ: ذكر سيبويه أن (فَعَالِ) المعدول قد يجيء "اسمًا للفعل، واسمًا للوصف المنادى المؤنث، ... وقد يكون اسمًا للوصف غير المنادى وللمصدر ولا يكون إلا مؤنثًا لمؤنث. وقد يجيء معدولًا كعُمَرَ، ليس لصفة ولا فعل ولا مصدر". (سيبويه، ج3، ص 270)

وذهب المبرد إلى أن الأسماء المعدولة على (فَعَالِ) تكون على "خمسة أضرب: فأربعة منها معدولة، وضرب على وجهه، فذلك الضرب هو ما كان مذكراً أو مؤنثاً غير مشتق، ويجمع ذلك أن تكون مما أصله النكرة . فأما المذكر، فنحو قولك: رَبَابِ، وسَحَابِ، وجَمَالِ. وأما المؤنث، فنحو قولك: عَنَاقِ، وأَتَانِ، وصَنَاعِ". (المبرد، 1963، ج3، ص 368)

لقد أوضح المبرد أنواع فَعَالِ المعدول، وهي أربعة ولا تكون إلا مؤنثة معرفة، مثل: (ج3، ص368)

أ- ما يقع في معنى الفعل، نحو: حَذَارِ يا فتى، وَنَظَارِ يا فتى، ومعناه: احذر وانظر.

ب- ما يقع في موضع المصدر، نحو: الخيلُ تَعْدُو بَادِ يا فتى، ومعناه: بِدَارًا، ومثله: لا مَسَاسِ يا فتى، أي: لا مُسَاسَّة.

ج- تكون صفة غالبة حالَّة مَحَلّ الاسم، كتسميتهم المنيَّة: حَلاقِ يا فتى.

د-ما كان معدولاً للنساء، نحو: حَذَامِ، وقَطَامِ.

وجعل ابن عصفور فَعَالِ المعدول خمسة أقسام، وغير المعدول أربعة، كما يلي: (ابن عصفور، ج2، ص242)

أ- اسم أمر، نحو: نَزَالِ، وتَرَاكِ.

ب- معدول عن مصدر معرفة، نحو: فَجَارِ، ويَسَارِ.

ج–معدول عن صفة غالبة على وزن فاعلة، مثل: حَلاقِ، اسم للمنيَّة، ووَقَّاعِ للكيّة في الرأس.

د– اسم معدول عن فاعلة، مثل: حَذَامِ، ورَقَاشِ.

هـ–معدول في النداء، مثل: فَسَاقِ، وخَبَاثِ.

وينقسم فَعَالِ غير المعدول إلى أربعة أقسام، هي:

أ– اسم مفرد نكرة، مثل: جَمَادِ، وجَنَاحِ.

ب–مصدر، مثل: ذَهَابِ.

ج– صفة، مثل: جَوَادِ.

د– جمع، بينه وبين واحده حذف الهاء، نحو: سَحَابِ.

خامسًا–فَعَالِ بين البناء والإعراب: اختلف الحجازيون والتميميون وبنو أسد حول بناء وإعراب (فَعَالِ)، فالحجازيون يبنونها على الكسر، وبنو أسد يبنونها على الفتح، وبنو تميم يعربونها إعراب الممنوع من الصرف، ويختارون مذهب الحجازيين بالبناء على الكسر فيما كان آخره الراء خاصة، وفيما يلي بيان ذلك:

مذهب الحجازيين بناء (فَعَالِ) على الكسر مطلقًا، يقول سيبويه:" وأما أهل الحجاز فلّما رأوه اسماً لمؤنث ورأوا ذلك البناء على حاله لم يغّيروه، لأن البناء واحد، وهو ههنا اسم لمؤنث، كما كان ثَمَّ اسماً لمؤنث، وهو ههنا معرفة كما كان ثَمَّ، ومن كلامهم أن يشّبهوا الشيء بالشيء، وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء". (سيبويه، ج3، ص278)

وأما بنو تميم فيعربون (فَعَالِ) إعراب الممنوع من الصرف، رفعًا بالضمة ونصبًا وجرًا بالفتحة، يقول سيبويه:" واعلم أن جميع ما ذكرنا إذا سّميت به امرأة فإن بني تميم ترفعه وتنصبه وتجريه مجرى اسم لا ينصرف". (ج3، ص278)

ويتّفق الحجازيون والتميميون على بناء ما كان آخره الراء من فَعَالِ على الكسر، نحو: سَفَارِ اسم لماء، وحَضَارِ اسم كوكب، يقول سيبويه:" فأما ما كان آخره راء فإن أهل الحجاز وبني تميم فيه متّفقون، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز... فمما جاء وآخره راء: سَفَارِ وهو اسم ماء، وحَضَارِ وهو اسم كوكب....". (ج3، ص278–279)

والسبب في اختيار بني تميم للغة الحجازيين بالبناء على الكسر فيما كان آخره الراء من فَعَالِ، أن بني تميم يميلون الألف، والإمالة مع كسر الراء تكون أخفّ من ضمّها أو فتحها. وقد نقل سيبويه رأي الخليل بن أحمد في هذا؛ إذ يقول:" فزعم الخليل: أن إجناح الألف أخفُّ عليهم، يعني: الإمالة، ليكون العمل على وجه واحد. فكرهوا ترك الخفّة وعلموا أنهم إن كسروا الراء وصلوا إلى ذلك، وأنهم إن رفعوا لم يصلوا" (ج3، ص278)

ويؤكّد أبو سعيد السيرافي على رأي الخليل بن أحمد، فيقول:" إنّ بني تميم تركوا لغتهم في قولهم حضار وسفار، وتبعوا لغة أهل الحجاز بسبب الراء، وذلك أن بني تميم يختارون الإمالة، وإذا ضمّوا الراء ثقلت عليهم الإمالة، وإذا كسروها خفّت أكثر من خفّتها في غير الراء، فصار كسر الراء أقوى في الإمالة من كسر غيرها، فصار ضّم الراء في منع الإمالة أشد من منع غيرها من الحروف، فلذا اختاروا موافقة أهل الحجاز". (السيرافي،2008، ج2، ص41)

وقد أجاز سيبويه البناء على الكسر، والإعراب كإعراب الممنوع من الصرف، (سيبويه، ج3، ص277) اعتماداً على قول الأعشى: (الأعشى، د.ت، ص281، سيبويه، ج3، ص279)

ومـرَّ دَهْرٌ على وَبَارِ لَـكَتْ جَهْـرةً وَبـارُ.

فقد جَمع فيه بين البناء على الكسر في (على وَبَارِ)، والإعراب كالممنوع من الصرف في (جهرة وَبَارُ). والقوافي مرفوعة.

وأما بنو أسد فيستخدمون فَعَالِ مبنيًا على الفتح، وقد أورد صاحب اللسان قول اللحياني "وزعم الكسائي أن بني أسد يفتحون مَنَاعَها، وتَرَاكَها، وما كان من هذا الجنس، والكسر أعرف". (ابن منظور، د.ت، ج8، ص344، منع)

وقد أكّد أبو حيان الأندلسي استخدام بني أسد لـ(فَعَالِ) مبنيًا على الفتح، يقول:" أما ما جاء على فَعَالِ، نحو: تَوَالِ، وحَذَارِ، وقَنَاعِ، ونَعَاءِ، وشبهه، وبناؤه على الكسر، وبنو أسد يبنونه على الفتح". (أبو حيان الأندلسي، ج3، ص198) وفسر ابن هشام استخدام بني أسد لـ(فعال) مبنيًا على الفتح قائلًا: " وبنو أسد يفتحون فعال في الأمر، لمناسبة الألف والفتحة التي قبلها" (ابن هشام الأنصاري، ص128)

سادسًا–إسناد فعال للضمائر: لا تلحقها علامة تدل على إسنادها لأي ضمير من الضمائر، وتبقى على صورة واحدة مع المثنى والجمع، المذكر والمؤنث، ولا تتصل بها الضمائر؛ وذلك لأنها اسم في الفعل وليس بفعل، يقول سيبويه:" واعلم أنك إذا قلت: فَعَالِ، وأنت تأمر امرأة، أو رجلًا، أو أكثر من ذلك، أنه على لفظك إذا كنت تأمر رجلًا واحدًا، ولا يكون ما بعده إلا نصبًا؛ لأن معناه افْعَلْ، كما أن ما بعد افْعَلْ لا يكون إلا نصبًا؛ وإنما منعهم أن يُضمروا في فَعَالِ الاثنين والجميع والمرأة، لأنه ليس بفعل، وإنما هو اسم في معنى الفعل". (سيبويه، ج3، ص280)

سابعًا–فَعَالِ في أسلوب لتوكيد: ترد (فَعَالِ) في توكيد في الأمر توكيدا لفظيًا، ومن ثم يكون معها التكرار، ذكر بن سيدة:" باب فَعَالِ في الأمر يراد به التوكيد، والدليل على ذلك أن أكثر ما يجيء منه مبني مكرر، كقوله:

حَذَارِ من أرماحنا حَذَارِ

وقوله:

رَاكِها من إبل تَرَاكِها

وذلك عند شدة الحاجة إلى هذا الفعل" (ابن سيده، 1993م، ج5، ص174)

ثامنًا–فَعَالِ في القراءات القرآنية: ذكر سيبويه أن العرب تقول: أنت لا مَسَاسِ، ومعناه: لا تَمسُّني ولا أمسُّك. (سيبويه، ج3، ص275) وقد ورد ت (فَعَالِ) في القراءات القرآنية، فقد قرأ أبو عمرو بن العلاء، وأبو حَيْوة﴿ فإنَّ لَكَ في الحياة أَنْ تَقُولَ لا مَسَاسِ ﴾. (طه: 97) (ابن جني، 1969، ج2، ص56) والذي في المصحف الشريف﴿ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَن تَقُولَ لا مِسَاسَ ﴾بقراءة حفص عن عاصم، بكسر الميم وفتح السين الأولى والثانية، أي: لا أُمسُّ، ولا أَمسُّ، وقد ذكر الفراء أنها تقرأ (لا مَسَاس)، وذهب إلى أنها لغة فاشية، وذهب إلى أن لا مَسَاسِ، مثل: تَوَالِ، وتَظَارِ من الانتظار. (الفراء،1980م، ج2، ص190)

وكان ابن جني يرى في قراءة (لا مَسَاسِ) نظرًا، وذلك أن (مَسَاسِ) اسم فعل كتَوَالِ وتَرَاكِ وحَذَارِ، ولا تدخل (لا) النافية للنكرة عليه، نحو: لا رجلَ عندك، ولا غلامَ لك، وذهب إلى أن (لا) في قوله: (لا مَسَاسِ) نفي للفعل، كقولك: لا أَمسَّكَ ولا أقرب منك، فكأنه حكاية قول القائل: مَسَاسِ كَتَرَاكِ وتَوَالِ، فقال: لا مَسَاسِ، أي: لا أقول: مَسَاسِ. (ابن جني، 1969، ج2، ص56) وذهب ابن هشام إلى أن دخول (لا) على اسم الفعل في (لا مَسَاسَ) بمنزلة قولهم للعاثر إذا دعوا عليه بأن لا ينتعش–أي لا يرتفع–: لا لَعًا. (ابن هشام الأنصاري،1979م، ص130)

تاسعًا–فَعَالِ في الشواهد الشعرية: وردت (فَعَالِ) في أشعار العرب كثيرًا، فقد أورد النحويون واللغويون شواهد شعرية جاءت فيها (فَعَالِ) اسما لفعل أمر، أو اسما لعلم أو نعتا، ويتضح ذلك مما يلي:

فعال اسما لفعل أمر: وقد وردت في العديد من الشواهد، منها:

- قول الشاعر: (ابن الأنباري، ج2، ص537، وابن يعيش، ج4، ص 51)

مَناعِها من إبِلٍ مَناعِها ألا ترى الموتَ لَدَى أرباعِها

فقوله: (مَناعِها) فَعَالِ، مبني على الكسر، ومَناعِ: اسم فعل أمر بمعنى امْنَعْ

- وقول الشاعر: (سيبويه، ج1، ص242، وابن الأنباري، ج2، ص537)

إكِها من إبِلٍ تَراكِها ألا ترى الموتَ لَدَى أوراكِها

فقوله: (تَراكِها) فَعَالِ، مبني على الكسر، وتَراكِ: اسم فعل أمر بمعنى اتْرُكْ.

- وقول أبي النجم: (أبو النجم العجلّي، 2006م، ص207)

حَذَارِ من أرماحِنا حَذَارِ

- وقول الشاعر: (ابن هشام الأنصاري، 1978م، ص128)

ي الدُّنيا تَقُولُ بِملءِ هَا حَذَارِ حَذَارِ من بَطْشي وفَتْكي

لَا يَغُرَّكُم مِنّي ابْتِسَامٌ فَقَوْلِي مُضْحِكٌ والفِعْلُ مُبْكِي

فـ(حَذَارِ) اسم فعل أمر بمعنى احْذَرْ، وهو فَعَالِ مبني على الكسر.

- وقول أبي النجم: (أبو النجم العجلي، ص212)

نَظَارِ كَيْ أُرَكِّبَه نَظَارِ

فقوله: (نَظَارِ) اسم فعل أمر بمعنى انْظُرْ، وقد جاء على فَعَالِ، وهو مبني على الكسر.

- وقول الشاعر: (سيبويه، ج3، ص272، وابن الأنباري، ج2، ص538)

نَعاءِ ابنَ لَيْلَى للسَّماحَةِ والنَّدَى وأُبْدِي شَمَالٍ بارِدَاتِ الأَنَامِلِ

- وقول جرير: (سيبويه، ج3، ص272، والزجّاج، ص 73)

اءِ أبا لَيْلَى لِكُلِّ طِمِرَّةٍ وجَوْدَاءَ مِثْلِ القَوْسِ سَمْحٍ حُجُولُها

- وقول الشاعر: (ابن يعيش، ج 4، ص51، والزجاج، ص73)

ءَ جُذَاماً غَيْرَ مَوْتٍ ولا قَتْلِ ولَكِنْ فِرَاقاً للدَّعائِمِ والأَصْلِ

- وقول الشاعر: (الصاغاني، ص8)

ءِ جُذَامًا إنَّها قد تَبَدَّلَتْ بَنَاتِ المَخَاضِ والفِصَالَ من البُزْلِ

فقولهم: (نَعاءِ) في الأبيات السابقة، اسم فعل أمر بمعنى: انْعِ، جاء على فَعَالِ، وهو مبني على الكسر.

فَعالِ اسمًا: قد تأتي بعض الأسماء على (فَعَالِ) واستدل اللغويون على ذلك بالعديد من الشواهد منها:

- قول النابغة الجعدي: (النابغة الجعدي، 1998، ص 92، وسيبويه، ج3، ص 273)

قُلْتُ لها عِيشِي جَعَارِ وجَرِّرِي لَحْمَ امرئٍ لم يَشْهَدِ اليومَ ناصرُه

- وقول الشاعر: (الصاغاني، ص 31)

أَنَّكِ نِيخَةٌ في كَهْفِ غَارِ يقولُ لها الرُّعاةُ: أَيا جَعَارِ

فكلمة (جَعَارِ) في الأبيات السابقة على وزن فَعَالِ، وهو اسم للضبع معدول عن الجاعرة.

- وقول الشاعر: (سيبويه، ج3، ص273، وابن يعيش، ج4، ص59)

حقَ تْ حَلاقِ بِهِم على أَكْسَائِهِم ضَرْبَ الرِّقَابِ ولا يُهِمُّ المَغْنَم

- وقول مهلهل: (مهلهل بن ربيعة، د.ت، ص58، الزجّاج، ص74)

ما أُرَجِّي بالعَيشِ بعدَ نَدَامى أَراهُمُ سُقُوا بِكَأسِ حَلاقِ

فقوله: (حَلاقِ) في البيتين فَعَالِ، معدول عن الحالقة وهي المنيَّة.

- قول الشاعر (الزجاج، ص75، وابن عقيل، 1980م، ج1، ص94)

ا قَالَ حَذَامِ فَصَدِّقُوهُا إِنَّ القَوْلَ ما قَالَتْ حَذَامِ

فقوله: (حَذَامِ) جاء على فَعَالِ، وهو علم لمؤنث مبني على الكسر.

- وقول الشاعر: (ج4، ص61)

لا قالتْ بَهَانِ ولم تأبَّقْ كَبِرْتَ ولا يليقُ بكَ النَّعيم

قوله: (بَهَانِ) فَعَالِ، اسم امرأة مأخوذ من قولهم بهنانة، أي: ضاحكة طيِّبة الأَرج.

- وقول ابن عنقاء الفزاري: (الصاغاني، ص44، وابن يعيش، ج4، ص 63)

بانَتْ عَرَارِ بِكَحْلٍ والرِّفاقُ معاً لا تَمنُّوا أمانيَّ الأباطيلِ

- . وقول الشاعر: (الصاغاني، ص43)

بانَتْ عَرَارِ بِكَحْلَ فيما هيّتا لحقٌ يَعرِفُهُ أُولُو الألْبابِ

فقولهم: (عَرارِ) فَعَالِ، وهو اسم بقرة.

- وقول الشاعر: (ابن يعيش، ج4، ص63)

قَدْ كُنْتُ أَحسِبُكُم أُسودَ خَفِيَّةٍ فإذا لَصَافِ تبيضُ فيها الحُمَّرُ

فقوله: (لَصَافِ) فَعَالِ، وهي أرض من منازل بني تميم.

35. وقول النابغة الذبياني:(النابغة الذبياني، 1996، ص63، وابن يعيش، ج4، 63)

ةٌ تَدَلُّلَها قَطَامِ وَضِنًّا بالتَّحِيَّةِ والكَلامِ

فقوله: (قَطَامِ) فَعَالِ علم لامرأة.

36. قول النَّمر بن تولب: (النمر بن تولب العكلي، 2000، ص95، والصاغاني، ص6)

أَبَدَ من أَطْلالِ جَمْرَةَ مأْسِلُ قَدْ أَقْفَرَتْ منها شَرَاءِ فَيَذْبُلُ

فقوله: (شَرَاءِ) فَعَالِ، موضع.

38. قول الشاعر: (الصاغاني، ص11)

أَبيتَ اللَّعْنَ إنَّ سَكَابِ عِلْقٌ نَبِيٌّ لا تُعَارُ ولا تُبَاع

فقوله: (سَكَابِ) فَعَالِ، اسم لفرس.

39. وقول لبيد: (الزوزني، 1992 م، ص103)

قَصَّدَتْ منها كَسَابِ فَضُرِّجَتْ بِدَمٍ وغُودِرَ في المَكَرِّ سُخامُها

فقوله: (كَسَابِ) فَعَالِ، من أسماء إناث الكلب.

فَعَالِ مصدرًا: وردت فَعَالِ مصدرًا في عدد من الشواهد منها:

- وقول الشاعر: (سيبويه، ج3، ص 274، والسيوطي، 1992، ج1، ص29)

فقال امْكُثِي حتّى يَسَارِ لَعَلَّنا نُحجُّ معاً قالتْ: أعاماً وقابِلَهْ

فقوله: (يَسَارِ) فَعَالِ، معدول عن اليَسَرة، وهو مصدر ميمّي.

- قول حسان:(حسّان بن ثابت،1994م، ص 72، وابن يعيش، ج4، ص54)

كُنّا ثمانيةً وكانوا جَحْفلًا بِبَدًا فشُلّوا بالرِّماحِ بَدَادِ

فـ(بَدَادِ) في البيت ين فَعَالِ، وهو اسم للتبدّد معدول عن مؤنث، وكأنه سمى التبدّد (بدّة) والتبدد مصدر صريح، ثم عدّلها إلى (بداد).

- وقول المتلمس:(سيبويه، ج3، ص275، والزجاج، ص74)

جَمَادِ لها جَمَادِ لا تَقولي طَوالَ الدَّهرِ ما ذُكِرَتْ حَمَادِ

فقوله: (جَمَادِ، وحَمَادِ) فَعَالِ، مصدران معدولان عن الجمدة والحمدة، ولم يستعملا.

فَعَالِ وصفًا: ترد (فَعَالِ) وصفا، ومن شواهد ورودها وصفا ما يلي:

- قول المتمرس بن عبد الرحمن الصحاري: (الصاغاني، ص15)

لا تَدَعُ اللِّئَامَ سبيلَ غَيٍّ مُرْكِبُوا على لَوْمِي هَجَاجِ

فقوله: (هَجَاجِ) فَعَالِ، وهَجَاجِ مثال قَطَامِ، إذا ركب رأسه.

- وقول الشاعر: (الصاغاني، ص 39، وابن يعيش، ج4، ص60)

وإنْ كُنْتِ لا تَدْرِينَ ما الموتُ فانْظُرِي إلى هانئٍ في السُّوقِ وابنِ عقيلِ

إلى بَطَلٍ قد عَقَّرَ السَّيْفُ وَجْهَهُ تَرَى حَوْلَهُ من طَمَارِ قَتِيلِ

فقوله: (طَمَارِ) فَعَالِ، معدول عن طامر، من طَمَرَ إذا وثب عالياً.

- وقول الشاعر: (ابن يعيش، ج4، ص58)

لَمْلَمْتُ فِراطَهُمْ حتى إذا ما سَرَاتَهُمُ كانت قَطَاطِ

فقوله: (قَطَاطِ) فَعَالِ، وصف لمؤنث بمعنى قاطّة، أي كافية.

- وقول الشاعر: (سيبويه، ج3، ص274، وثعلب، 1983، ص464)

إنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنا بَيْنَنا حَمَلْتُ وَتَّةَ واحْتَمَلَتْ فَجَارِ

فقوله: (فَجَارِ) فَعَالِ، معدول عن الفاجرة المؤنثة.

- وقول الحطيئة: (الحطيئة، د. ت، ص 120، وابن هشام،1978، ص129)

طَوَّفُ ما أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي بَيْتِ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

فقوله: (لَكَاعِ) فَعَالِ معدول عن لكعاء.

26. وقل الشاعر: (ابن منظور، ج1، ص46، جزأ)

لَقَدْ آلَيْتُ أَغْدُرُ في جَدَاعِ وإنْ مُنِّيتُ أمَّاتِ الرِّباعِ

فقوله: (جَدَاعِ) فَعَالِ، معدول عن جدعاء

- وهذه كلها صفات لمؤنث، ومن صيغ وصف المؤنث أن يأتي بالألف الممدودة، وقد يعدل لصيغ كثيرة، كما هو الحال في (خناس) من خنساء، و(لكاع) من لكعاء. وقول
- قول ليلى الأخيلية: (ابن يعيش، ج4، ص61)

لا وأبـيكَ يا ابنَ أبـي عُقـيلٍ بـ ـُكَ بَعْدَها فِينا بَلالِ

فقوله: (بَلالِ) فَعالِ بمعنى بالة، وهي من البلل.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة يتم ذكر أبرز النتائج التي تم التوصل إليها، وهي:

- تناول النحاة واللغويون (فَعالِ) ضمن مصنفاتهم، كما فعل سيبويه والمبرد وغيرهما، وقد أفرد لها بعض اللغويين العرب مصنفات مستقلة، مثل كتاب الصاغاني (ما بنته العرب على فَعالِ) غير أن التركيز في المصنفات التي أفردت لها على الدراسة المعجمية.
- لقد ذكر العلماء أنواع فَعالِ، فتكون فَعالِ اسما للفعل في معنى الأمر، وصفة للمؤنث، مصدراً للمؤنث، اسمًا للعلم المؤنث.
- تختصّ فَعالِ بالأسماء المعدولة، والعَدْل معناه أن تلفظ ببناء وأنت تريد آخر.
- يرى العلماء أن بناء فَعالِ على الكسر دليل على تأنيثها، فالكسر علامة التأنيث.
- لا يجيز العلماء صوغ فَعالِ من الرباعي، وقد ذهب سيبويه إلى أنه يعتمد فيه على السماع فقط.
- اختلف حول بنائها على الكسر، والفتح، والضم، وإعرابها إعراب الممنوع من الصرف، إلا أن البناء على الكسر هو الأكثر.
- تبقى فَعالِ بصورة واحدة، مع المفرد والمثنى والجمع، المذكر والمؤنث، ولا تتصل بالضمائر.
- تستخدم فَعالِ في أسلوب التوكيد اللفظي، بدليل تكرارها.
- وردت فَعالِ في القرآن الكريم في قراءة واحدة فقط.
- أورد العلماء شواهد شعرية كثيرة جاءت فيها فَعالِ، مما يدلّ على استخدام فَعالِ بكثرة في أشعار العرب.

المصادر والمراجع

1-القرآن الكريم.

2-الفارابي، إسحق بن إبراهيم، (1974م)، ديوان الأدب، تحقيق: أحمد مختار عمر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.

3-الصاغاني، الحسن بن محمد بن الحسن، (1964م)، ما بنته العرب على فعال، تحقيق: عزة حسن، ط1، مجمع اللغة العربية، دمشق.

4-السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين (1986م)، المزهر علوم في اللغة وأنواعها، تحقيق: أحمد جاد المولى وآخرين، د.ط، المكتبة العصرية، بيروت.

5-. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، (1988م) الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة.

6-. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (1963)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، د.ط، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.

7-الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن، (1984)، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، بيروت 1984م.

8- ابن عصفور، علي بن مؤمن، (1982م)، شرح الجمل للزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، د.ط، وزارة الثقافة والإعلام، العراق.
9-ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، (د.ت) . الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، د.ط بيروت.
10- الجرجاني، أبو الحسين علي بن محمد، (1996م)، التعريفات، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، ط1، عالم الكتب، القاهرة.
11- زهير بن أبي سلمى، (1980م)، ديوانه، صنعه: الأعلم الشنتمري، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط3، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
12- المبّرد، أبو العباس محمد بن يزيد (د.ت)، الكامل في اللغة والأدب، د.ط، مؤسسة المعارف، بيروت.
13- زيد الخيل الطائي، (د.ت)، ديوانه، تحقيق: نوري حمودي القيسي، د.ط، مطبعة النعمان، النجف.
14- ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، (1982م) الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، دار الفكر، القاهرة.
15- أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، (1998م)، ارتشاف الضرب في لسان العرب، ط1، مكتبة الخانجي.
16- ابن هشام الأنصاري، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف، (1978م) . شذور الذهب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، دار الطلائع، القاهرة.
17- ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء بن يعيش الموصلي، (د.ت)، شرح المفصل، د.ط، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة.
18- الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، (1988م) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
19- ابن خالويه، الحسين بن أحمد، (1979م)، ليس في كلام العرب، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، د.ط، دار العلم للملايين، بيروت.
20- الزجاج، أبو إسحق إبراهيم بن السري بن سهل البغدادي، (2000م)، ما ينصرف وما لا ينصرف، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة.
21- السيرافي، الحسن بن عبد الله المرزبان، (2008م)، شرح السيرافي على كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
22- الأعشى، ميون بن قيس، (د.ت)، ديوانه، تحقيق: محمد حسن، د.ط، مكتبة الآداب، الجماميز.
23- ابن منظور، محمد بن مكرم (د.ت)، لسان العرب، د.ط، دار صادر، بيروت.
24- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، (1993م)، المخصص، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
25- ابن جني، أبو الفتح عثمان(1969م) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، د.ط، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة.
26- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (1980م)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف وآخرين، د.ط، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.
27- أبو النجم العجلي؛ الفضل بن قدامة بن عبيد الله، (2006م)، ديوانه، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد، د.ط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

28- النابغة الجعدي، قيس بن عبد الله بن عُمَس بن ربيعة (1998م)، ديوانه، تحقيق: وضاح الصّمد، ط1، دار صادر
29- مهلهل بن أبي ربيعة، (د.ت)، ديوانه، تحقيق: طلال حرب، د.ط، الدار العالمية، القاهرة.
30- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن، (1980م)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، دار التراث، القاهرة.
31- النابغة الذبياني، زياد بن معاوية، (1996م)، ديوانه ، تقديم: عبّاس عبد السّاتر، ط3.دار الكتب العلمية، بيروت.
32- النمر بن تولب بن زهير العكلّي، (2000م)، ديوانه، تحقيق: محمد نبيل طريفي، ط1، دار صادر، بيروت.
33- الزوزني، الحسين بن أحمد، (1992م)، المعلقات السبع، ط1، الدار العالمية، بيروت.
34- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (1992م)، همع الهوامع، د.ط، مؤسسة الرسالة، بيروت.
35- حسان بن ثابت الأنصاريّ، (1994م)، ديوانه، تحقيق: عبدأ مهّنا، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت.
36- ثعلب، أحمد بن يحيى، (1983م) الفصيح تحقيق: عاطف مدكور، د.ط، دار المعارف، القاهرة.
37- الحطيئة، جرول بن جرير(د.ت)، ديوان الحطيئة بشرح السكري، تصحيح: محمد الأمين الشنقيطي، د.ط، مطبعة التقدم، مصر.